العرب
الأربعاء 2020/01/15
السنة 42 العدد 11587

حظر الحوثيين تداول النقود الجديدة يخنق اليمنيين

الحكومة الشرعية تكافح لانتشال الاقتصاد من الانهيار الشامل

اعتبر متابعون وخبراء اقتصاد أن تصاعد التوتر بين الحكومة الشرعية اليمنية والحوثيين في حرب العملة المحلية المندلعة بين الطرفين منذ فترة سيدفع بالملايين من المواطنين إلى المجهول في ظل استمرار نزاع يوسع كل يوم جبهات الفقر والبطالة ويفاقم دمار كافة محركات النمو.

الحوثي يسقط قيمة نقود اليمنيين

صنعاء - بدأت تداعيات قرار الحوثيين حظر التعامل بالأوراق النقدية اليمنية الجديدة التي قام بطباعتها البنك المركزي التابع للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا في العاصمة المؤقتة عدن جنوبي البلاد، تظهر على أوضاع السكان.

وطالبت جماعة الحوثيين المدعومة من إيران من المواطنين في المناطق الخاضعة لسلطتها تسليم ما يملكون من العملة الجديدة لاستبدالها بعملات ورقية قديمة، واصفة تلك العملة بـ"أنها غير قانونية وتضر بالاقتصاد الوطني وقيمة العملة المحلية".

> **منع تداول الأوراق النقدية الجديدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين يوسع المضاربات على سعر الريال**

وأثر هذا القرار بشكل سلبي على واقع حياة التجار والمواطنين الذين يعيش معظمهم على المساعدات، في بلد يعيش واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حسب توصيفات الأمم المتحدة.

وخلال السنوات الثلاث الماضية قام المركزي في عدن بطباعة كميات كبيرة من العملة الجديدة وتوزيعها كرواتب للموظفين في المناطق الخاضعة للحكومة للشرعية، وتسليم رواتب الموظفين المدنيين في مناطق الحوثيين منذ نحو عام.

وأدانت الحكومة الشرعية قرار الحوثيين وأعلنت تعليق صرف مرتبات الموظفين الحكوميين في مناطقهم، وهي خطوة من شأنها مضاعفة الحالة المعيشية الصعبة التي يعاني منها اليمنيون في مناطق الحوثيين.

واعتذرت بنوك عن عدم قدرتها على الاستمرار في صرف رواتب ومعاشات الموظفين والمتقاعدين في المناطق الخاضعة للحوثيين بسبب قرار منع تداول العملة الجديدة.

وقالت وزارة المالية بالحكومة الشرعية في بيان إن "عدم قدرة البنوك على صرف الرواتب في مناطق سيطرة الانقلاب واختلاق أزمة في السيولة المالية، شاهد إضافي على إصرار الحوثيين على مفاقمة الأزمة".

وتعاقدت الحكومة الشرعية مع بنوك لصرف رواتب الموظفين من العاملين في قطاعات مدنية مثل الصحة والتعليم العالي وغيرهما، إضافة إلى معاشات ما يقارب 40 ألف متقاعد في ذات المناطق.

وفي سبتمبر 2016 كان الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي قد قرر بمرسوم رئاسي نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي من العاصمة صنعاء الواقعة تحت سلطة الحوثيين إلى عدن العاصمة المؤقتة التي اتخذتها الحكومة الشرعية.

وبعدها عاش اليمن انقساما ماليا حادا أثر بشكل واسع على حياة المواطنين خصوصا في مناطق الحوثيين.

ويقول المواطن ناصر عبدالله، وهو مالك لمحل بيع خضروات في العاصمة اليمنية صنعاء لوكالة الأنباء الألمانية، إن قرار حظر العملة أثر بشكل سلبي على حياة المواطنين اليومية.

وأكد أن "هناك تراجعا ملحوظا في عمليات البيع والشراء لدى العديد من المحلات بما فيها محله الخاص ببيع الخضار".

وشكا عبدالله من حرمان الناس من تداول العملة الجديدة حيث أجبر قرار حظرها الكثيرين على الالتزام بمنع تداولها خشية الانتقام من سلطات الأمر الواقع في صنعاء، فيما آخرون استمروا في تداولها بشكل شبه سري.

ولفت إلى أن "هذا القرار ليس مؤثرا على جميع الناس... هناك سكان لا يملكون أي نقود سواء قديمة أو جديدة... همهم فقط كيفية العيش اليومي عن طريق المساعدات أو فاعلي الخير".

أما المواطن هيثم سيف، وهو عامل في إحدى المؤسسات الخاصة في صنعاء، فيقول إن هناك تأثيرات سلبية على قرار حظر العملة.

وأضاف "مثلا حتى إذا أردت ركوب الحافلة ولديك عملة جديدة فلا يتحقق هذا الحلم، فالكثيرون يرفضون التعامل بها، الأمر الذي يجبر الناس على البقاء في المنزل إذا كانوا لا يملكون نقودا قديمة".

وتابع" حتى أصحاب المحلات والدكاكين لا يقبلون هذه العملة، ما أدى إلى تراجع حركة الشراء بشكل كبير عن السابق".

ونشر ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي صورا لبعض شوارع العاصمة صنعاء تظهر تراجعا ملحوظا للحركة المرورية وتحركات السكان بعد قرار حظر العملة الجديدة.

وقرار الحوثيين حظر التعامل بالعملة الجديدة، ربما كان غير مدروس بشكل كبير، نتيجة عدم الوفرة في العملة القديمة التي أصبحت متهالكة، ما أدى إلى خلق واقع يعاني من ضعف في وفرة السيولة.

ويقول محمد المنصوري، وهو صراف يعمل في العاصمة صنعاء، في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية، إن قرار الحوثيين حظر تداول العملة الجديدة أدى إلى خلق أزمة حادة في وفرة السيولة المالية.

عبدالواحد العوبلي

قرار الحوثيين يضعف القيمة الحقيقية للمدخرات والمداخيل

وأضاف "كانت الحركة المالية سابقا مستمرة بشكل سلس نتيجة توفر كميات هائلة من النقود بالعملة الجديدة، أما الآن فنعاني من عدم توفر النقود كون البنك المركزي بصنعاء يشترط فقط تداول العملة القديمة".

وبسبب ذلك القرار، قرر الصرافون رفع قيمة أجرة التحويلات المالية من المناطق الخاضعة لسلطة الحوثيين إلى المناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة الشرعية، وهو الأمر الذي سبب معاناة إضافية للسكان.

وفي ظل المعاناة التي يشكو منها معظم اليمنيين، وانهيار العملة ووصول سعر الدولار إلى أكثر من 600 ريال، ظهرت مأساة أخرى تمثلت بمضاربة البعض بالعملة الجديدة بالقديمة، مع فارق الصرف بين العملتين لصالح العملة القديمة غير المتوفرة بشكل كبير في المناطق الخاصة لسلطة الحوثيين.

ويقول الخبير الاقتصادي اليمني، عبدالواحد العوبلي، إن منع تداول العملة الجديدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، يؤدي إلى المضاربة على سعر العملة الجديدة مقابل القديمة.

وسبق للحوثيين استبدال العملة القديمة بالجديدة عبر طرح آلاف الريالات بالعملة الجديدة مقابل 900 أو 800 من العملة القديمة على سبيل المثال.

وقال العوبلي إن "الحوثيين يسحبون المبالغ المالية من الناس ويقومون بتحويلها إلى عملة صعبة، وهذا يسبب تزايدا في الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع سعرها أمام العملة المحلية، مما يعني موجة تضخم جديدة وزيادة أخرى في أسعار السلع والخدمات تشكل المزيد من الأعباء على المواطن اليمني المطحون أصلا بالأزمات المعيشية".

وحذر من أن قرار الحوثيين سيعمل على إضعاف القوة الشرائية للعملة، وبالتالي تخفيض القيمة الحقيقية للمدخرات والدخل والاستهلاك وتفاقم مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، خاصة أن اليمن يعتمد على الاستيراد في تغطية جل احتياجاته الغذائية وغير الغذائية.

أزمة لبنان المالية تجبر بنك عودة على بيع أصوله

أجبرت الضغوط المالية التي يعيشها لبنان بنك عودة، إحدى أكبر المؤسسات المالية بالبلاد، على اتخاذ قرار بيع عدد من أصوله بالخارج في تحرك يعكس تزايد قلق المصارف من المجهول، وفق محللين رجحوا قيام كيانات أخرى بنفس الخطوة مستقبلا.

بيروت - كشف المدير المالي لبنك عودة، الثلاثاء، أن البنك اللبناني يدرس بيع وحدته التابعة في مصر بعد أن لاقى اهتماما من بنوك، مما يشير إلى إعادة تفكير محتملة في الاستراتيجية في الوقت الذي يكابد فيه لبنان أزمة مالية.

ويمضي بنك عودة أيضا في زيادة رأس المال، وهي العملية التي وجه البنك المركزي جميع البنوك اللبنانية بتطبيقها للمساعدة في التصدي للأزمة التي تواجهها البلاد هي الأسوأ في عقود.

تامر غزالة

ندرس زيادة رأس المال وكذلك بيع وحدة بنك عودة مصر

وقال المدير المالي تامر غزالة في مقابلة مع وكالة رويترز إن "بنك عودة سيدعو لعقد اجتماع للمساهمين في فبراير المقبل للتصويت على زيادة رأس المال"، مؤكدا أنه واثق من الحصول على دعم المساهمين.

وأشار إلى أن بنك عودة "يدرس على نحو مستقل إجراء نقاش مع أطراف حول بيع بنك عودة مصر بالسعر المناسب".

ورغم متانة أوضاع العديد من البنوك، إلا أن الأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد منذ أشهر والقيود التي فرضها مصرف لبنان المركزي تعطيان لمحة عن تأثرها بالمشاكل الداخلية.

وفي إشارة إلى البيع المحتمل لبنك عودة مصر، قال "بالنسبة لنا، لم يكن لنا أن نفكر فيه إذا كان الوضع في لبنان مختلفا. لدينا طموحنا وخطتنا للتوسع في مصر".

وقال غزالة إنه منذ بدء أزمة لبنان، تلقى البنك عدة مكالمات من مصرفيين استثماريين "يسعون إلى دعمنا إذا أردنا بيع أصول في الخارج كطريقة لزيادة رأسمال وسيولة نشاطنا في لبنان".

وأضاف "إقبال المستثمرين على مصر كان أكبر. لم نصل إلى أي اتفاق مع أي طرف لإتمام العملية لكننا ندرس هذا إذا حصلنا على العرض المناسب".

وأوضح غزالة أن نشاط بنك عودة مصر نما من ثلاثة أفرع استحوذ عليها بنك عودة في 2005 إلى خمسين فرعا اليوم بإجمالي أصول 4.4 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي، واصفا إياه بأنه "نشاط مربح للغاية".

وقال إنه إذا قرر البنك البيع، سيظل الأمر يتطلب موافقة مجلس الإدارة والجهات التنظيمية.

ويتوسع أكبر بنك لبناني من حيث إجمالي الأصول في المنطقة منذ 2005 وله أنشطة في عشر دول بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك فرعه بنك عودة مصر المملوك له بالكامل.

واتسعت مخاوف الأوساط الشعبية من احتمال انهيار النظام المالي وفقدانها مدخراتها في نهاية المطاف، في ظل استمرار محدودية التمويلات المنتظمة وانحسار السيولة النقدية من السوق في ضوء تنامي الضبابية السياسية والتدهور في البيئة التشغيلية للبنوك.

ولتفادي هذا الأمر، وجه مصرف لبنان المركزي البنوك في نوفمبر الماضي، بزيادة رأس المال من المستوى الأول، وهو معيار هام للمتانة المالية، بنسبة عشرة بالمئة من خلال ضخ سيولة بنهاية العام وعشرة بالمئة أخرى بحلول نهاية يونيو المقبل.

وأكد غزالة أن بنك عودة يملك دعما كافيا من المساهمين لضمان الموافقة على زيادة رأس المال.

وقال "نشعر بارتياح حيال مستوى الالتزام من جانب العدد الكبير من المساهمين في هذه الزيادة. لدينا دعم كاف للدعوة إلى اجتماع للمساهمين قريبا".

وفي شتى القطاع المصرفي اللبناني، يتعين أن تجمع زيادة بنسبة 20 بالمئة في رأس المال أربعة مليارات دولار، مما يمثل اثنين بالمئة من النظام المصرفي.

وذكر حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة في مقابلة تلفزيونية، الأسبوع الماضي، أن "أغلب البنوك أخطرت المصرف المركزي بأنها شرعت في خطوات لتنفيذ زيادة رأس المال".

وقال غزالة لرويترز إن "بنك عودة كان قد أبلغ البنك المركزي بأنه سيحتاج إلى بعض الأسابيع الإضافية بعد الموعد النهائي في 31 ديسمبر لإتمام الجزء الأول من زيادة رأس المال نظرا لتعقيدها وضيق الوقت"، مشيرا إلى إدراجه في بورصتين ووجود أكثر من 1500 مساهم.

ويهدف بنك عودة إلى جمع 311 مليون دولار في الجزء الأول من عملية زيادة رأس المال. وقال غزالة "النقطة الأولى هي استعادة ثقة السوق. يرغب المساهمون في أن يظهروا استعدادهم لدعم مؤسستهم بكافة الوسائل اللازمة. إنه لإبداء الالتزام".

وأضاف "النقطة الثانية هي أن أي رسملة ستكون دائما نافعة للحفاظ على قدرة النظام المصرفي على الوفاء بالديون".

الأزمة تزحف إلى أصول المصارف

السودان يبدأ ترميم المشاريع المتوقفة

الخرطوم - كشفت الحكومة الانتقالية السودانية عن عزمها فتح ورشة إصلاح كبيرة تتعلق بإعادة هيكلة المشاريع التنموية المتوقفة.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لوزير المالية إبراهيم البدوي تأكيده أن الوزارة تخطط لمعالجة عشرة مشاريع تنموية كانت متوقفة لعدم دفع المتأخرات في عهد الرئيس عمر البشير الذي أطاح به الجيش في أبريل الماضي.

ولم يذكر الوزير بالتحديد نوعية تلك الاستثمارات لكنه اكتفى بالقول "نحن بصدد إعادة هيكلة دفع المتأخرات والتي ستمكننا من تمويل هذه المشاريع المهمة".

وتسعى الخرطوم للحصول على تمويلات من جهات دولية مقرضة لتنفيذ خططها وخاصة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي.

وتخوض الحكومة الانتقالية التي تشكلت في أغسطس الماضي، محادثات شاقة لإقناع الأطراف الدائنة بتخفيف أعباء الديون الأجنبية، التي تصل إلى 62 مليار دولار وفق أحدث الإحصائيات الرسمية.

وتحتاج الخرطوم اليوم إلى دعم أكبر من قبل المجتمع الدولي لإنقاذ الاقتصاد من شبح الدخول في مأزق أكبر لمستوى الديون لا يمكن توقع نهايته.

ومنذ اندلاع شرارة الأزمة رمت السعودية والإمارات بكل ثقلهما خلف السودان لدعم استقراره، وتعهدتا بمساعدته بمبلغ 3 مليارات دولار من ضمنها نصف مليار دولار كوديعة ضخها البلدان الخليجيان والباقي مساعدات في شكل غذاء ونفط.